

بالتعاون مع الإنتربول الدولي ضُبط 5 في دولتين عربيتين و8 في الكويت

«الجنائية» تسقط عصابة دولية سرقت من شركات مليونين و200 ألف دينار بشيكات قيمتها المئات وتحول بقدرة قادر إلى مئات الآلاف

باتهما يعملان مع الأردني منذ فترة، واعترفا بأن عدد الشيكات التي تم تسلمها من أشخاص مختلفين تجاوز الستين شيكا بمبالغ كبيرة تعد بعشرات الآلاف ولم يكتشف أمرهم حيث يقومان هما بالاتصال على الأردني ويوصلهما بمقيم ثالث ليتسلم المبلغ.

وتم التنسيق وتمكن فريق العمل من ضبط جميع المتهمين داخل الكويت، وكذلك التنسيق مع مباحث الدول العربية لتزويدهم باسماء وبيانات المتهمين لديهم وتم ضبط بعضهم والتنسيق مستمر لضبط بقية المتهمين بعد جمع المعلومات المتوفرة، وتبين ان قرابة ما يزيد عن المليون ومائتي ألف دينار تمت سرقتها من عدد من الشركات وجار العمل على التنسيق مع تلك الشركات لمعالجة الخلل وتسجيل قضايا ضد المتهمين.

التحقيقات كشفت

عن تمرير العصابة

لـ 60 شيكا

وصرفتها



الاتفاق بين

المواطن وأحد

أعضاء الشبكة تم

داخل صالة قمار

في دولة عربية

الأردني فرحب به وتواعدا ليسلمه الشيك صادر باسم الكويتي ويعد أخذه توجه للبنك ليتسلم المبلغ ومن ثم يتصل على الأردني ليلبغه بأن المبلغ صار معه ولم يسلمه. ولكن عندما دخل البنك وسلم الشيك أبلغه الموظف بأن إجراءات صرف المبلغ ستأخذ وقتا وأخذ رقم هاتفه وأبلغه بأنه سيتم الاتصال عليه للتسلم، ثم أبلغ الموظف مسؤوليه، وبدورهم قاموا بإبلاغ المباحث.

وتبين فيما بعد بانها شبكة دولية تقوم بسرقة العديد من الشركات مكونة من 13 شخصا منهم 8 في الكويت والبقية في دولتين عربيتين، وعليه اتفق فريق المباحث مع المستفيد الكويتي بأنه سيتم تسليمه المبلغ، وبعدها قام بالاتصال على الأردني الذي قام بدوره بإرسال مقيم من طرفه لتسلم المبلغ وتم ضبطه وضبط من يقوم بإيصاله وأقرا واعترفا

نفس رقم الشيك المزور وتبين ان جميع البيانات المكتوبة صحيحة ما عدا قيمة الشيك التي كانت 180 دينارا، بينما الشيك المقدم للبنك قيمته 98 ألف دينار.

وتم وضع صاحب الشيك المواطن تحت المراقبة لأيام لمعرفة تحركاته وتعامله مع الآخرين لمعرفة من قام بمساعدته وبعد استصدار الأذونات الخيالية تم ضبطه وبسؤاله عن بطلان هذه أقر بأنه من المترددين على صالات القمار في إحدى الدول العربية، وهناك تعرف على أردني طلب منه ان يتسلم مبلغا ماليا بصفته «كويتي» وهو لا يستطيع الذهاب للالتزامات في البلد المتواجدين بها وهذا المبلغ يعتبر من مستحقاته حيث كان يعمل بالكويت.

فقبل الأخير دون تردد كخدمة له وبعد وصوله البلاد بأيام اتصل عليه شخص عربي لا يعرفه وأبلغه انه من طرف

تقدم لهم وطلب صرف شيك بـ 98 ألف دينار، وأن المخول بالتوقيع على الشيك حسب بيانات الشركة لدى البنك لا يحق له سوى التوقيع على شيكات لا تتعدى قيمتها الـ 50 ألفا وهذا ما دعا إدارة البنك بداهة الى الطلب من المستفيد من الشيك ان يعود في وقت لاحق، نظرا لعدم توافر المبلغ المطلوب نقدا لدى إدارة البنك.

ومضى المصدر بالقول: فور تلقي هذا البلاغ قام اللواء محمد الشهران بتشكيل فريق مالي متخصص من ضباط إدارة جرائم المال للبحث في تفاصيل القضية ومعرفة كيفية تغيير قيمة الشيك مع وجود التوقيعات المعتمدة من الشركة عليه ولماذا لم يتم اكتشافه قبل كتابته، ومن المستفيد من الشيك وكم شيكا مماثلا تم تزويره، وبدأ فريق العمل بالبحث في مستندات الشركة والتدقيق وتمت مقارنة الشيك المرتجع مع

وقال المصدر ان المصادفة لعبت دورا مهما في الكشف عن أعمال هذه العصابة الكبيرة، مشيرا الى ان المصادفة تمثلت في تقدم مواطن لصرف شيك قيمته 98 ألف دينار كويتي، وتبين ان من وقع على الشيك لا يجوز له التوقيع على شيك بأكثر من 50 ألف دينار، وأنه لولا هذا الأمر لكانت الشبكة استمرت في تزويرها ونهجها، لافتا الى ان اصل الشيك الذي تحول بقدرة قادر الى 98 ألف دينار هو 180 دينار كويتيا فقط، ولكن بتقنيات التزوير استبدل المبلغ من 180 دينارا إلى 98 ألف دينار.

وحول تفاصيل القضية قال مصدر امني ان البداية تمثلت في تقدم مدير شركة كبرى الى مدير عام الإدارة العامة للمباحث الجنائية اللواء محمد الشهران حيث أبلغ ان الشركة اكتشفت تزويرا كبيرا، ان أبلغت من البنك الذي تتعامل معه بان هناك مواطنا



اللواء محمد الشهران

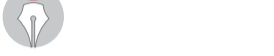
تجاوز «المخول»

بالتوقيع قيمة

الـ 50 ألفا كشف

الشبكة التي عملت

بصمت لسنوات



جاسم النسيب أميركي

تمكن رجال المباحث الجنائية وتحديدًا إدارة جرائم المال من ضبط أكبر عصابة دولية للتلاعب في شيكات الشركات الكبرى، حيث استطاع رجال المباحث عصابة ومجهود امتد لأكثر من 3 أسابيع وبالتعاون مع الإنتربول الدولي ضبط 5 متهمين في دولتين عربيتين وتوقيف 8 داخل الكويت، بعدما استطاع المتهمون الـ 13 تزوير شيكات تجاوزت مبالغ مالية بلغت حسب ما انتهت إليه التحقيقات - مليونين و200 ألف دينار كويتي، فيما أكد مصدر امني ان شبكة التزوير الدولية كانت تعمل بإتقان شديد ولديهم تقنيات حديثة، وحنة في التعامل دفعتهم الى ممارسة هذه العمليات دون ان يتم الكشف عنهم.

سببها «الخزة» والمتهم مصاب بالصرع

«الداخلية» تنفي سقوط قتيل في مشاجرة «شارع الحب»



من المشاجرة



اللواء جمال الصايغ

عبدالله فينس - هاني الظفيري

نفي مصدر امني مطلع صحة ما اشيع عن أن مشاجرة شارع الحب التي تم تداول مقاطع لها على وسائل التواصل الاجتماعي قد انتهت الى جريمة قتل، مؤكدا ان الأمر لا يتعدى سوى مشاجرة شبابية بسبب الخزة، وان أجهزة الأمن تعاملت مع البلاغ بشكل عاجل واحكمت السيطرة على المشاجرين والقت القبض على 4 شباب جميعهم نقلوا الى مخفر القادسية واحتجزوا لحين عرضهم على وكيل النائب العام الذي امر بتصنيف

وبحسب مصدر امني

فإن بلاغا ورد الى عمليات الداخلية في ساعة مبكرة من يوم امس الاول حيث تم توجيه عدد من دوريات النجدة بايعاز من مدير عام النجدة اللواء عبدالعزيز الهاجري وياشرف من وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون العمليات اللواء جمال الصايغ.

وقال المصدر: تم فض المشاجرة واحكام السيطرة على المتشاجرين، وكانت المشاجرة قد تم تصويرها من قبل نشطاء وتم بثها باعتبارها مشاجرة وقعت في شارع الحب وأودت بحياة شاب وهو ما كان محل نفي.

فتخيل المرة انه لفظ انفاسه بفعل المشاجرة، مضيفا ان الشاب الذي خيل للناس انه توفي كان من بين الأطراف الذين وجهت لهم تهمة تبادل اعتداء بالضرب.

القضيه باعتبارها جنحة وليست جنائية. ونفي ما اشيع عن ان المشاجرة أدت الى مقتل شاب مشير الى ان احد اطراف المشاجرة مصاب بالصرع حيث سقط ارضا

وفاة عشريني وسائق صهريج وبنغالي في 3 حوادث



الدراجة النارية التي انقلبت بالعشريني



الصهريج بعد انقلابه

إشارة وهو ما لحق بالمركمة تلفيات بالغة. على صعيد آخر، سجلت حالة وفاة بنغالي من مواليد 1990 مع اعتبارها وفاة طبيعية، حيث تبين لمحقق مخفر الفنطاس ان وفاة البنغالي خالية من اي شبهة جنائية.

توفي وتسلم الطبيب الشرعي الجثة وتم تسلم الصهريج من قبل رجال الداخلية. على صعيد آخر، لقي شاب خليجي مصرعه اثر تصادم مركبته بعمود إنارة على طريق الملك فهد باتجاه النويصب، وتبين ان مركبة الخليجي اصطدمت بعمود

(1) حمود سيف الشريفة الى موقع البلاغ، حيث تبين ان الحادث نتج عن عطل بالعجلة الامامية لكابينة السائق وتم استخدام معدات الإنقاذ لتقطيع الابواب وتوسيع معادن القاطرة لإخراج المصاب الذي تم فحصه من قبل فني الطوارئ الطبية، وتبين أنه

ان مواطنة من مواليد 1998 تقدمت الى مخفر الظاهر وأبلغت عن تعرضها للضرب المبرح من قبل زوجها، وأنذلت على اثره المستشفى، وباطلاع وكيل النائب العام تكشف ان المجني عليها تعرضت للضرب الشديد والذي يستلزم العلاج

توفي مواطن في العشرين من عمره بعد انقلابه بدمار حاد النارية على طريق الملك فهد قبل جسر صبحان باتجاه الأحمدى. وكان بلاغ بالواقعة قد ورد الى غرفة عمليات الداخلية فتم توجيه احدى دوريات الامن والدلة الجنائية والطوارئ الطبية والطبيب الشرعي، وتم تسليم الجثة إلى الطبيب الشرعي.

من جهة أخرى ورد بلاغ إلى مركز العمليات يفيد بوقوع حادث انقلاب صهريج قاطرة ومقطورة نتج عنه انحسار شخص وادى الى وفاته على طريق الوفرة 306 مقابل مدينة صباح الأحمد السكنية عند كيلو 27. وتحركت فرقة إطفاء الوفرة بقيادة رئيس قسم



نافذة على الأمن

الفريق م. طارق حمادة

الاستثناء والقاعدة

للإقامة لاعتبارات ذكرتها وأخرى تكون لأسباب إنسانية هي الاستثناء، أما القاعدة فهي إبعاد من يضبطون مخالفين للإقامة أو إبعاد مخالفين للصالح العام، أيضا قبل أيام تداولت معلومات عن خروج حاويات من ميناء الدوحة محملة بالملح ولم تخضع للتفتيش، الإدارة العامة للجمار مشكورة ونظرا لخطورة الخبر على الأمن بشكل عام وفي ظل أوضاع إقليمية غير مستقرة سارعت الى نفي الخبر، وكان للأمانة نفي صريح وحرصت على التأكيد بأن الخبر عار عن الصحة ولكن للأسف تم الالتفاف عن هذا النفي وترديد نفس «الحجي» الذي كان محل نفي، ويبدو أن التأكيد على الخبر رغم نفيه وراه وبظني تعدد للإساءة الى رجال الجمارك الذين يبذلون جهودا يشكرون عليها واشد على أيديهم في حماية الكويت، وحفظ أمنها ومساندة قطاعات الداخلية في التصدي الى مهربي المخدرات.

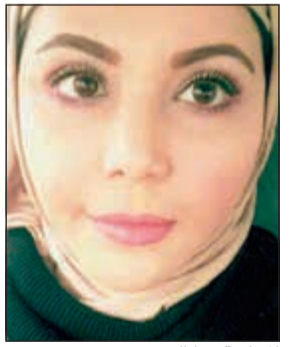
آخر الكلام

أسدل القضاء الكويتي الشماغ الجدل بشأن استمرارية مجلس الأمة الحالي، بأن أصدرت المحكمة الدستورية حكما برفض الطعون المقدمة والبالغ عددها 52 طعنا باستثناء فوز النائب فواز العريبي وأبارك للنائب فواز نيل شرف تمثيل الأمة وأتمنى من المجلس المقرر ان يعطي الأولوية للقضايا التي تهم المواطن ومد يد التعاون للسلطة التنفيذية الاستجاب، التحديات التي تواجه الكويت على مختلف الأصعدة تحتاج منا العمل بروح الفريق الواحد وأن نقدم مصلحة الكويت ونعمل لأجل الوطن المعطاء تحت رعاية أميرنا وقائدنا المفدى صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد حفظه

تطردت في مقال سابق الى خطورة بث الشائعات، دعوتي انطلقت من قناعة بان التحقق مما يردد على وسائل التواصل يجنبنا المعلومات المغلوطة، تصديق الشائعات باعتبارها الحقيقة وما دون ذلك كذب خطأ جسيم. الدراسات تؤكد ان نفي الشائعة راسية، في المعنوية حتى ولو كان النفي من جهة وان هذا يرجع الى ان أعدادا كبيرة منهم تضبط ويطلق سلاحهم بالواسطة تصوير هذه الجزئية بانها القاعدة غير دقيقة فأعداد المخالفين متغيرة. فريق المباحث والأمن العام ليعود فإن إبعاد المخالفين لقانون الإقامة أمر ليس بالسهل لوجود أمور قد تعوق الإبعاد، هناك إجراءات متبعة منذ وصول المخالف الى المخفر ووضعه في النظارة إذ يسجل فورا ضبطه في دفتر الأحوال ويصبح أمر إطلاق سراحه مرهونا بعدة اعتبارات أولها، هل مخالفته للقانون متعمدة أم انه مضى في إجراءات الإقامة وضبط خلال إنهائه للمعاملة؟ وللعلم هناك مخالفون تقف وزارة الداخلية حائرة في التصرف معها، على سبيل المثال، ماذا تفعل وزارة الداخلية مع مخالف للإقامة وهذا الوافد مطلوب في جنابة أو مطلوب في سرقة أو مدين لجهة ما؟ وبالطبع من غير الممكن أن يُبعد مثل هذا الشخص عن البلاد لأنه مطلوب للقضاء ويمكن للجهة المدعية ان تلاحق وزارة الداخلية لإبعاد هذا الشخص باعتبارها من أبعدت المدعى عليه. نعم لا يمكن ان ننكر وقوع تجاوزات تصل الى حد الرشوة من قبل ضباط وضباط صف لأن منتسبي الداخلية ليسوا ملائكة وهناك أقلية قد تكون منحرفة والأغلبية بعون الله ملتزمة، ولا يخفى على احد قيام الداخلية بضبط مثل هذه النوعية إذ يمكن القول ان خروج بعض المخالفين

إهانة موظفة بـ: «شيلوها هادي ما تفهم»

المتهم توجه إليها قائلا: «الموظفة ما تفهم شلون حاطين وحدة ما تفهم، وسوف اشكي عليها وأنا أعرف المدير العام، أنا شكاي».



الحامية هيا الدوسري

المدنية قام المتهم بالإساءة إليها بان قام بالصراخ عليها وتوجيه العبارات الأتية: «هذي ما تفهم ليش تحطون ناس ما يعرفون يشغلون - شيلوها جيوا ناس يعرفون يشغلون»، وذلك بعد اصدار شهادة لوزارة التجارة له بناء على طلبه وتبين بمراجعتها لوزارة الشؤون ان تلك الشهادة غير مطلوبة، وبشهادة مشرفتها في العمل أقرت بانها تلقت اتصالا من إحدى الموظفات أخبرتها فيه بان المتهم يقوم بالصراخ على المجني عليها ولدى ذهابها الى مكان الواقعة فوجئت ببكاء المجني عليها، وأضافت بان

عبدالكريم أحمد

قضت محكمة الجنح بحبس مراجع أسبوعا لإهانته موظفة بـ «البطاقة المدنية»، بالقول لها: «شيلوها هادي ما تفهم». وقد أصرت المحكمة بوقف تنفيذ الحكم لمدة ثلاث سنوات وأن يقدم تعهدا مصحوبا بكفالة مالية 300 دينار مع إحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة. وتتلخص تفاصيل الواقعة، فيما أبلغت به وقررت المجني عليها مع دفاعها الحامية هيا الدوسري، في أنها أثناء قيامها بواجبات عملها في مقر الهيئة العامة للبطاقة

مصرع طفل غرقا و«تدريب» كاد يؤدي بحياة شاب

محمد الجلاهنة - عبدالله فينس - محمد الدشيش

لفظ طفل مصري أنفاسه الأخيرة في عرض البحر إثر غرقه فيما لم تحسم جزئية توجيه تهمة الإهمال في رعاية قاصر إلى والديه. وبحسب مصدر امني، فإن بلاغا ورد الى عمليات الداخلية بوجود حالة غرق مقابل الفنطاس، وعلى الفور توجه الى موقع البلاغ رجال الامن، وتبين ان الغريق طفل يبلغ من العمر 10 سنوات وهو مصري الجنسية وأنه كان يسبح برفقة والده وفوجئ الأب باختفائه وتم



أحد رجال الإنقاذ يخرج القم من الشفاط

إنقاذ قط انحسر في شفاط منزل بالشامية

محمد الدشيش

تم توجيه رجال مركز إطفاء المدينة المتخصصين وعند وصول الفرقة الى مكان الحادث تبين ان القط محسور بشفاط المنزل وقام رجال الإطفاء بإخراجه من غير ان يتعرض لإصابات وتم تسليمه الى اصحاب المنزل.

انقذ رجال إطفاء مركز المدينة قطا انحسر في شفاط المنزل وكان بلاغ قد ورد الى مركز العمليات يفيد بانحسار قط بمنزل بمنطقة الشامية وعلى الفور